

Distr.: General
20 August 2020
Arabic
Original: English

التقدم المحرز فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار واستعادة النظام الدستوري في غينيا - بيساو

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يُقدم هذا التقرير عملا بالفقرة 25 من قرار مجلس الأمن 2512 (2020)، وهو تقريري السادس عن التقدّم المحرز فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار واستعادة النظام الدستوري في غينيا - بيساو. ويقدم التقرير نظرة عن التطورات ذات الصلة التي استجدّت منذ تقريري السابق المؤرخ 29 آب/أغسطس 2019 (S/2019/696)، ويتضمّن توصيات بشأن الإبقاء على نظام الجزاءات في فترة ما بعد الانتخابات، انسجاما مع الفقرة 12 من القرار 2048 (2012).

2 - وتلبيةً للطلب الذي أورده مجلس الأمن في قراره، أجرت إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام تقييما بالتشاور مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو. وترد أدناه النتائج الرئيسية التي خلص إليها التقييم.

ثانيا - النتائج الرئيسية

3 - لقد شهدت غينيا - بيساو منذ أن قدمت تقريري السابق توترات بين الجهات الفاعلة السياسية، سواء قبل إجراء الانتخابات الرئاسية لعام 2019 أو بعد إجرائها. وقد أضعفت تلك الأحداث من قدرة البلد على الاستفادة بشكل كامل من تمكنه من إجراء الانتخابات في ظروف سلمية. ولا بد من أن يعمل الجميع في غينيا - بيساو يدا في يد لتنفيذ خريطة الطريق التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بما في ذلك عن طريق إتمام عملية الإصلاح اللازمة لوضع دستور جديد، ابتغاء إرساء دعائم الاستقرار.

4 - ومنذ انقلاب 12 نيسان/أبريل 2012، وطوال فترة الانتخابات التشريعية والرئاسية لعامي 2014 و 2019، ظلت قوات الدفاع والأمن في منأى عن الشأن السياسي، واتخذت خطوات إيجابية أخرى لضمان حرفية أفرادها وإضفاء الطابع المهني على أعمالها. ولذلك من المؤسف أن تكون القوات المسلحة قد أتت



270820 250820 20-09896 (A)



تصـرفات تخالف طابعها المهني ودورها غير السـياسـي في سـياق الانتخابات الرئاسـية المتنازع عليها التي أُجريت في عام 2019. فإن وضع اليد على مؤسسات الدولة والتدخل في أنشطة الحكومة المعيّنَة قانوناً وفي أعمال المسـؤولين الحكوميين أمرٌ مخلٌّ بالموقف الحيادي الذي ظل الجيش متمسـكاً به لما يقرب من سـت سنوات منذ استعادة النظام الدستوري بعد الانقلاب العسكري الذي نُفذ في 12 نيسان/أبريل 2012.

5 - وقد أعرب المحاوَرون الذين اسـتُشـيروا في إطار هذا التقييم عن خيبة الأمل من الإجراءات المذكورة أعلاه التي اتخذها الجيش، حيث أعرب كثيرٌ منهم عن شـكوكهم في أن يكون الوقت قد حان لرفع الجزاءات المفروضـة على الجيش. وأوصـى محاورون آخرون بأن تتخذ لجنة مجلس الأمن المنشـأة عملا بالقرار 2048 (2012) بشـأن غينيا - بيسـاو الإجراءات المناسـبة لمحاسـبة العسـكريين المعنيين عن تدخلهم في العملية السياسية.

6 - وتؤكد التطورات التي استجدت في الفترة التي تلت الانتخابات الرئاسية التحديات المستعصية التي تواجه غينيا - بيسـاو، حيث ما زالت الهشـاشـة تطبع الحالة السـياسـية والإدارية. ومرة أخرى أثبتت الجهات الفاعلة المدنية قدرتها على جر الجيش إلى سـاحة السـياسـة، في خطوة تناقض الدور المنوط بالجيش بحكم الدستور.

ثالثا - الجزاءات

7 - لم تطرأ أي تغييرات على نظام الجزاءات الذي أقامه مجلس الأمن عملا بالقرار 2048 (2012) منذ صـدور تقريري السـابق. فإجراء حظر السـفر لا يزال سـاريا، وقائمة جزاءات لجنة مجلس الأمن المنشـأة عملا بالقرار 2048 (2012) بشـأن غينيا - بيسـاو تتضـمن أسـماء 10 أفراد، كلهم أعضـاء في "القيادة العسكرية" المسؤولة عن انقلاب عام 2012. وتفيد التقارير أن فرداً واحداً من المدرجة أسماؤهم توفي في الفترة المشمولة بهذا التقرير.

8 - وظل الأفراد الخاضـعون للجزاءات يمارسـون مهامهم ضـمن القوات المسلحة لغينيا - بيسـاو خلال الاثني عشـر شـهرا الماضـية. ولم يكن ثمة منذ آب/أغسطس 2018 ما يشـير إلى سـفر هؤلاء الأفراد خارج غينيا - بيسـاو. ومنذ صـدور تقريري السـابق، لم تتلق اللجنة طلبات للحصـول على اسـتثناءات من حظر السفر.

9 - وقد ظل نظام الجزاءات، بما في ذلك تحديد الأفراد الذين ينبغي إخضـاعهم لإجراء حظر السـفر، ناجحا على مدى سـتة أعوام تقريبا في ردع الجيش عن التدخل في الشـأن السـياسـي. غير أن تدخل الجيش في الفترة التي تلت الانتخابات الرئاسية انتكاسةٌ كبيرة للجهود التي بُذلت في السنوات الأخيرة لإضفاء الصبغة الاحترافية على الجيش.

رابعا – التقدم المحرز في الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار وإعادة النظام الدستوري إلى نصابه

10 – في الفترة التي انقضت منذ صدور تقريري السابق (S/2019/696)، مر المشهد السياسي بتوترات سياسية في الفترة التي سبقت الانتخابات والفترة التي تلتها بسبب مصادرة 1,8 طن من الكوكايين، ثم الخلافات التي أثارتها نتائج الانتخابات الرئاسية.

11 – وفي الفترة التي سبقت الانتخابات، بلغت الأحداث ذروتها في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2019 بإقدام أنصار أحزاب المعارضة على تنظيم مظاهرة في بيساو دون ترخيص. وأسفرت الجهود التي بذلتها قوات الأمن لتفريق المتظاهرين عن مقتل شخص واحد وجرح عدة أشخاص، الأمر الذي دفع بالرئيس جوزيه ماريو فاز إلى إقالة رئيس الوزراء أريستيدس غوميز. وردا على تلك التطورات، أصدرت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بيانا أعلنت فيه أن إقالة السيد غوميز لم تكن قانونية، وحثت الحكومة على التحضير لإجراء الانتخابات الرئاسية ليوم 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 في موعدها، مع التأكيد على أن من يعرقلون العملية الانتخابية ستُفرض عليهم جزاءات. ولقي موقف الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تأييدا من جانب الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والبرتغال والأمم المتحدة. وظل الجيش على الحياد خلال تلك الأحداث، حيث أمر رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة، الجنرال بياغي نا نتام، الجيش بالامتناع عن التدخل في الشأن السياسي، وبالامتناع أيضا عن أي أعمال فيها انتهاك للنظام الدستوري. وفي الوقت نفسه، واصلت بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو عملها في توفير الأمن للمؤسسات الوطنية، بما في ذلك للسيد غوميز.

12 – وعلى الرغم من جهود الوساطة التي بذلتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من الشركاء الدوليين، أعلن السيد فاز في 31 تشرين الأول/أكتوبر عن تشكيل حكومة جديدة من 31 عضوا يقودها فاوستينو إمبالي، الأمر الذي زاد من احتدام التوترات السياسية. وفي 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أصدرت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بعد إيفادها بعثة وزارية رفيعة المستوى إلى بيساو، بيانا أعلنت فيه دعم الجماعة لمكتبها في غينيا بيساو وهددت بفرض جزاءات على الأفراد الذين كانوا يحاولون عرقلة العملية الانتخابية. وعقب صدور البيان، قدم رئيس الوزراء المعين حديثا استقالته.

13 – وجرت الانتخابات الرئاسية في ظروف سلمية في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. ولما لم يحصل أي مرشح على أغلبية الأصوات المطلوبة، أجريت جولة ثانية في 29 كانون الأول/ديسمبر 2019. وفي نهاية الجولة الثانية، أعلنت اللجنة الانتخابية الوطنية فوز أومارو سيسوكو إمبالو (حركة التناوب الديمقراطي – مجموعة الـ 15). وعقب إعلان النتيجة، رفع دومينغوس سيموس بيريرا (الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا – بيساو وكابو فيردي)، المحتل للمركز الثاني في نتائج الجولة الثانية، شكوى رسمية أمام المحكمة العليا، طاعنا في مجمل المنهجية المتبعة في فرز الأصوات في الجولة الثانية.

14 – وفي 27 شباط/فبراير 2020، وقبل أن تتمكن المحكمة العليا من إصدار قرارها النهائي في الشكوى، قام السيد إمبالو بتنصيب نفسه رئيساً تحت حماية مسلحة من الحرس الرئاسي للرئيس المنتهية ولايته، في انتهاك للدستور. وشارك في الحدث بعض ضباط الجيش، من ضمنهم رئيس أركان الجيش السابق، الجنرال أنطونيو إندجاي. ووضعت القوات المسلحة يدها على جميع مؤسسات الدولة، بما في ذلك

المجلس الوطني الشعبي والمحكمة العليا. وأمرت القوات المسلحة أيضا بوقف البث التلفزيوني والإذاعي على القنوات الإعلامية المملوكة للدولة، وقد استؤنف البث في 4 آذار/مارس 2020.

15 - وفي 28 شباط/فبراير 2020، قام ائتلاف يقوده الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا - بيساو وكابو فيردي، في مقر المجلس الوطني الشعبي، بتنصيب رئيس المجلس، سيبريانو كاساما، رئيساً مؤقتاً، باعتبار قيام السيد إمبالو بتنصيب نفسه كان عملا غير دستوري. وفي اليوم نفسه، أصدر الرئيس الذي نصب نفسه، السيد إمبالو، مرسومين، واحدا لإقالة السيد غوميز من منصب رئيس الوزراء، والآخر ليعين مكانه نونو نابيام من الجمعية الشعبية المتحدة - الحزب الديمقراطي لغينيا - بيساو.

16 - وفي 28 شباط/فبراير أيضا، أصدرت مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بيانا آخر أشارت فيه بقلق بالغ إلى آخر التطورات وكررت التأكيد على ضرورة أن تقوم أجهزة الدولة ومؤسساتها بدورها وفقا للدستور، وأن تجد حلا مرضيا للنزاع الانتخابي. وأعلنت المفوضية أيضا أن بعثة من الخبراء تابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ستوفد للمساعدة في إيجاد حل. وفي تجاهُل لتوصيات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، نُصب السيد نابيام في 29 شباط/فبراير 2020 رئيسا للوزراء في انتهاك للدستور الذي ينص على تعيين رئيس الوزراء في ضوء نتائج الانتخابات. وحضر مراسم التنصيب رئيس أركان القوات المسلحة، الجنرال بياغي نا نتام، وأعضاء آخرون في السلك العسكري، وهو ما يظهر منه أن الجيش لم يحتفظ بدور محايد في الأزمة السياسية.

17 - واستقال الرئيس المؤقت، السيد كاساما، في 1 آذار/مارس 2020، مبررا ذلك بوجود تهديدات تستهدف حياته، وعاد إلى منصبه رئيساً للمجلس الوطني الشعبي. وفي اليوم نفسه، أصدرت مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بيانا آخر كررت فيه الإعراب عن قلقها من مخاطر اندلاع نزاعات داخلية. وأشارت مفوضية الجماعة في البيان أيضا إلى أهمية حل النزاع الانتخابي بالطرق القانونية، ودعت قوات الدفاع والأمن إلى الالتزام بالحياد. وشددت المفوضية كذلك على أن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لن تعترف بأي أجهزة يتم إنشاؤها خارج الأطر القانونية والدستورية للبلد. ومع ذلك، فإن السيد إمبالو الذي نصب نفسه رئيساً قام في اليوم التالي بتعيين وتنصيب أعضاء حكومة السيد نابيام. وحضر الاحتفال النائب العام، وقادة ائتلاف المعارضة، وأعضاء السلك العسكري، بمن فيهم الجنرال بياغي نا نتام.

18 - وفي 7 آذار/مارس 2020، وجه السيد غوميز رسالة إلى الجنرال بياغي نا نتام يطلب فيها استعادة النظام الدستوري. وطلب أيضا من الجيش التعاون مع بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لإعادة الأوضاع إلى طبيعتها. وفي 10 آذار/مارس، سحبت بعثة الجماعة الاقتصادية أفرادها إلى مواقع تجمعهم، وأوقفت أنشطتهم قبل انتهاء ولايتها رسميا في 31 آذار/مارس، بناء على طلب السيد إمبالو. ومُددت ولاية البعثة في وقت لاحق حتى 30 حزيران/يونيه 2020، مع إمكانية تمديدها مرة أخرى، للسماح لأفراد البعثة بالبقاء في غينيا - بيساو إلى حين إعادتهم إلى أوطانهم، بسبب القيود المفروضة على السفر في ظل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وقد انقضى ذلك الجدول الزمني الجديد، ولا تزال البعثة في بيساو، في انتظار أن تُرفع القيود المفروضة على السفر على صعيد المنطقة.

19 - وفي 22 نيسان/أبريل 2020، وفي ظل استمرار عجز المحكمة العليا عن البت في الطعن القانوني في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، أصدرت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بياناً حددت فيه خريطة طريق لحل الأزمة. واعترف رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

بالســـيد إمبالو فائزاً بالانتخابات ودعوا إلى تعيين رئيس للوزراء وتشـــكيل حكومة جديدة بحلول 22 أيار/مايو 2020، وفقا للدســـتور، ولا ســـيما الأحكام المتعلقة بنتائج الانتخابات التشـــريعية. وشـــددت الجماعة الاقتصادية في البيان أيضا على ضرورة التعجيل بمراجعة الدستور، رهنا بإجراء استفتاء في غضون ستة أشهر لضمان استقرار البلد.

20 - وأصـــدرنا، أنا الأمين العام، والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية بيانات أحطنا فيها علما بقرارات الجماعة الاقتصـــادية لدول غرب أفريقيا. وفي 1 تموز/يوليه 2020، أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا مماثلا. وحث المجلس أيضا شعب غينيا - بيساو على احترام قرارات الجماعة الاقتصـــادية لدول غرب أفريقيا، ودعا قوات الدفاع والأمن إلى عدم التدخل في العملية السياسية.

21 - وفي 29 حزيران/يونيه 2020، صوت المجلس الوطني الشعبي في افتتاح دورته العادية، وبحضور 56 نائبا من أصل 102 من النواب، على جدول أعمال نُقح ليشمل النظر في برنامج الحكومة التي يقودها نابيام. ووافق المجلس على جدول الأعمال المنقح والبرنامج بأغلبية 55 صـــوتا ومعارضـــة عضـــو واحد. وبتصـــويت المجلس بالأغلبية وموافقته على البرنامج تكون الحكومة التي يقودها نابيام قد حصـــلت على الموافقة البرلمانية التي ينص عليها الدستور، وهو ما يُتوقع أن يضع نهاية للمأزق السياسي.

22 - وفي 13 تموز/يوليه 2020، وجه رئيس النيجر، محمدو إيســـوفو، بصـــفته رئيس هيئة رؤســـاء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التهنئة إلى السيد إمبالو على الموافقة التي حظي بها برنامج الحكومة التي يقودها نابيام. وحثه على توحيد الناس لضمان السلام والاستقرار. وعلاوة على ذلك، شجعه على احترام خريطة الطريق التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتحقيق الاستقرار السياسي، وأعطى تطمينات بشأن دعم الجماعة للإصلاحات المؤسسية الجارية لوضع حد للأزمات السياسية المتكررة.

23 - وأنا أثني على المجموعة الخماسية[1] لما قامت به من أنشطة وأعمال لتشجيع السلطات على نزع فتيل التوترات والعمل بروح من التعاون دعما للجهود الرامية إلى معالجة التحديات الســـياســـية والمؤســـســـية. وستواصل ممثلتي الخاصة في غينيا - بيساو، إلى جانب ممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، تقديم الدعم للسلطات الوطنية في جهودها الرامية إلى تحقيق استقرار الوضع السياسي واستقرار نظام الحكم الهش، وللرفع من الفعالية في أداء مؤسسات الدولة. وسيذكّران الجيش أيضا بوجوب احترام السلطة المدنية وإشرافها على قوات الدفاع والأمن انسجاما مع النظام الدستوري.

(1) تضـــم المجموعة الخماســـية الاتحاد الأفريقي، وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، والجماعة الاقتصـــادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة.

خامسا - توصيات تتعلق بالإبقاء على الجزاءات التي قررتها الأمم المتحدة

24 - إن ما قام به الجيش مؤخرا من إجراءات في الفترة التي تلت الانتخابات الرئاسية شيء مخيب للآمال ويبعث على القلق. وقد شهدت الفترة أيضا تحديات للنظام الدستوري بوجود رئيسي وزراء وحكومتين متوازيتين في وقت معين. وتلك العوامل كلها مصدر خطر محدق بالجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في غينيا - بيساو.

25 - ودعا مجلس الأمن في بيانه المؤرخ 1 تموز/يوليه 2020 سلطات غينيا - بيساو إلى اتخاذ خطوات ملموسة نحو كفالة السلام والأمن والاستقرار عن طريق حل الأزمة السياسية بالحوار الشامل مع جميع أصحاب المصلحة، وتنفيذ إصلاحات عاجلة وفقا لاتفاق كوناكري بشأن تنفيذ خريطة طريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتسوية الأزمة السياسية في غينيا - بيساو، المؤرخ 14 تشرين الأول/أكتوبر 2016، وخريطة الطريق التي أعدتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والتعجيل بمراجعة الدستور بطريقة تتسق مع أحكام الدستور، وبدعم من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والشركاء الدوليين، حسب الاقتضاء. وفي هذا الصدد، لا يزال نظام الجزاءات القائم بحكم القرار 2048 (2012) مجديا ويمكن أن يؤدي دورا داعما في الجهود المطلوب من السلطات أن تبذلها.

26 - وأنا أرى أنه من المهم أن ينظر مجلس الأمن في الإبقاء على نظام الجزاءات القائم بحكم القرار 2048 (2012) وعلى معاييره الحالية في تحديد الجهات الخاضعة للجزاءات. ومن شأن هذا أيضا أن يوجه رسالة واضحة إلى شعب غينيا - بيساو مفادها أن نظام الجزاءات ينطبق على جميع المفسدين، أيا كان انتماؤهم السياسي أو المؤسسي.

27 - وعلاوة على ذلك، وكما أوصيت من قبل، وبالنظر إلى السياق السياسي الحالي، قد يرغب مجلس الأمن في إنشاء فريق خبراء يقوم بما يلي: تعميق القاعدة المعرفية للجنة حتى تتمكن من زيادة الوعي بنظام الجزاءات داخل البلد؛ وتحسين المعرفة بالعوامل التي أدت إلى تدخل قوات الدفاع في العملية السياسية في الآونة الأخيرة؛ وتحديد من تنطبق عليهم معايير الإدراج في قائمة التدابير المحددة الأهداف، بما في ذلك عن طريق رصد عائدات الجريمة المنظمة التي تُستغل في دعم الأفراد الذين يسعون للحيلولة دون عودة النظام الدستوري إلى نصابه؛ ومساعدة اللجنة لكي تقوم باستعراض قائمة الجزاءات؛ وتقييم مدى قدرة السلطات المحلية على رصد أنشطة الاتجار غير المشروع والأنشطة الإجرامية عبر الوطنية، بالنظر إلى أثر هذه الأنشطة المحتمل على السلام والاستقرار داخل البلد وعلى صعيد المنطقة دون الإقليمية.